وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

الدكتورة: كرتوس أنيسة

محاضرات في مقياس منهجية إعداد مذكرة

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر

تخصص قانون الأسرة وقانون الأعمال

الجزء الثاني

الملحق أو الملاحق:

كثيرا ما تتضمن البحوث العلمية، ولاسيما البحوث العلمية في صور رسائل الدراسات العليا ومذكرات الماستر، الماجستير والدكتوراه، والمؤلفات العامة على ملاحق أو ملحق يتضمن وثائق قانونية أو تاريخية رسمية أو عينات وصور حية وأدلة اعتمد عليها الباحث وأستغل مادتها علميا في اعداد وصياغة بحثه، أو قائمة بالآراء والاجتهادات والأحكام القضائية المرتبطة به، والإحصائيات والبيانات المتحصل عليها من الجهات المختصة.. الخ. وليست الغاية من الملاحق تضخيم البحث (ولهذا لا ترقم)، أو حشوه بكل وثيقة سواء كان لها صلة وثيقة بالبحث أم لا، والتعامل معها ليس بالأمر الهين، بل يتطلب الذكاء والحكمة.

ومدى اعتبار الملاحق ضرورية يعود إلى تقدير الباحث نفسه وإلى طبيعة الموضوع.

وبالجملة يرجع اختيار الملحق إلى ما يلي:

-أن يكون تكميليا ومساعدا بحيث لا يمكن إدراجه في المتن.

-أن يكون طويلا بحيث لا يمكن إدراجه في الهامش.

-أن يتم تناوله في المتن مجزئا، فيعرض كاملا.

من الأفضل أن لا يلجأ الباحث إلى إثبات ملحق للبحث بقدر الإمكان، ولكن ثمت حالات تتطلب إثباته، إذ أنه الطريقة الوحيدة لإلحاق ما يراد إلحاقه.

يحدث أن يضم إلى البحث بعض المواد العلمية التي ليست لها أهمية مباشرة بخطة البحث، إذ أن إدخالها في صلب البحث وموضوعاته يسبب انقطاعا في تسلسل الأفكار، وترتيبها.

الملحق قد يكون محتويا على نماذج أشكال، أو أسئلة خاصة قصد توجيه تجربة معينة، أو محتويا على مادة علمية مجمعة...الخ، إذا أشرت في مراجعك إلى بعض الوثائق مما يصعب الحصول عليها، وليس بالإمكان وجودها فمن الممكن تصويرها، وضمها في نهاية البحث ملحقا لها، وأحيانا ما يكون هذا خير موضع للتتمات والجداول، ووسائل الإيضاح...الخ.

من الأولى وضع ملحق (تذييل) للجداول المتقاربة المعروضة كأمثلة إذا كانت المادة العلمية التي تدرسها متشابهة مماثلة.

أما إذا كانت المادة العلمية مختلفة العناصر فمن الأفضل أن تضع ملحقا في نهاية كل قسم، فيعطى الملحق رقما مستقلا، وعنوانا خاصا يوضحه. يشار إلى كل هذا في المحتويات بعبارة مختصرة تدل عليها بدلا من ذكرها بشكل مطول.

فإذا ما تضمن البحث على ملحق أو ملاحق، فإن الملحق أو الملاحق تعتبر جزء من أجزاء البحث العلمي.

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة في البحث (البيليوغرافيا) La bibliographie

تعتبر قائمة المصادر والمراجع السند الأساسي الذي تستند إليه عملية التوثيق في البحث العلمي وهي من أول الأشياء التي يطلع عليها القارئ مع فهرس المحتويات والمقدمة والخاتمة، ولذا فهي جزء هام و حيوي من أجزاء البحث العلمي، نظرا لما في ذلك من قيم وفوائد علمية إعلامية للباحث العلمي صاحب الموضوع محل البحث والدراسة وللباحثين والقراء المهتمين

بالموضوع، حيث تتيح هذه العملية فرصة الاطلاع والاعلام العلمي والمنهجي المنظم عن مصادر المعلومات والحقائق المتعلقة لموضوع البحث والدراسة، بطريقة منظمة ومرتبة ترتيبا منهجيا ومنطقيا.

يبدأ الطالب الباحث بتوثيق المصادر والمراجع بالغة العربية ثم المراجع بالغة الأجنبية (اللغة الفرنسية أو لغة أخرى.

ونبدأ بتقييد المصادر الأولية Les sources أولا: وهي "أقدم ما يحوي مادة عن موضوع ما"، هي الوثائق والدراسات الأولى، منقولة بالرواية أو مكتوبة بين مؤلفين ثقات، أسهموا في تطور العلم، أو تحرير مسائله، وتنقيح موضوعاته، أو عاشوا الأحداث والوقائع، أو كانوا طرفا مباشرا فيها، أو كانوا هم الواسطة الرئيسية لنقل العلوم والمعارف السابقة للأجيال اللاحقة. صاحب كل فكرة جديدة يعد مصدرا في مجالها. هي الكتب التي لم تقتبس من غيرها، والتي تعدّ الأصل بالنسبة للمادة العلمية وتنشرها لأول مرة، وذلك مثل القرآن الكريم، وكتب الحديث والفقه، والمعاجم والقواميس كمعجم لسان العرب لابن منظور، بينما هناك من يعتبرها المؤلفات القديمة جدا، التي تعد من التراث العلمي.

كذلك يعد في هذا القسم أيضا سجلات الدواوين الحكومية، وما ينشره الكُتَّاب بأقلامهم في الدوريات العلمية، والصحف، والمجلات، والدساتير، والقوانين، والأفلام المصّورة لمشاهد من الواقع، والتسجيلات الصوتية.

ثم تليها المصادر الثانوية أو المراجع Les références: وهي التي اشتقت معلوماتها من مصادر متعددة، أي تنقل المعلومات عن المصادر الأولية الأصلية وتعتمد عليها في بناء مادتها العلمية.

فالمراجع هي الكتب التي اقتبست عن غيرها، ولا يمكن اعتبارها أصلا للمادة العلمية. وعلى الباحث أن يرجع دائما إلى المراجع الأصلية إذا كانت متوفرة، بمعنى الا يجب أن ينقل الباحث معلومة من مرجع منقول عن مرجع الأصلي، بل لابد من الرجوع الى المرجع الأصلي طالما أنه متوفر ويمكن الحصول منه على المعلومات المطلوبة، وبناء عليه فإن الباحث يجب أن

يتوخى الدقة في إختيار المراجع وتسجيل البيانات الخاصة عن كل منها مثل إسم المؤلف أو المؤلفين، وإسم المرجع...الخ

وعلى الباحث أن يكتب المصادر والمراجع كلها في نهاية البحث. ونعني تدوين المصادر ومراجع البحث كلها في النهاية، ويميز هذه الطريقة بسهولة الرجوع إلى المراجع.

وتوجد بعض القواعد الخاصة بكتابة المصادر والمراجع نجملها في نقاط التالية:

1-تكتب المصادر والمراجع مرتبة حسب الحروف الهجائية لإسم المؤلف وهذا يعني أن كتابة المرجع يبدأ باسم المؤلف.

2-بعد كتابة إسم المؤلف توضع نقطتان (:) أو (،)

3-كتابة عنوان الكتاب وتوضح بعده (-) أو (،)

4-رقم الجزء وبعدها (،)

5-رقم الطبعة وبعدها (،)

6-الناشر وبعدها (،)

7-مكان النشر ثم سنة النشر.

8-إذا كان الكتاب منشورا دون ذكر رقم الطبعة لا تكتب رقم الطبعة.

9-إذا كان الكتاب قد صدر بلا تاريخ يكتب بين قوسين (بدون تاريخ) في المكان المخصص لتاريخ النشر.

10-إذا كان الكتاب مترجما يكتب إسم المؤلف ثم ترجمة فلان ثم بقية المعلومات.

11-إذا كان للكتاب مؤلفان يذكر إسم المؤلفان معا.

12-يجوز البدء باسم المؤلف الأول أو باسم العائلة والبدء بالاسم الأول أفضل.

تقييد المصادر والمراجع

إذا كانت المصادر والمراجع بعدة لغات، فينبغي ذكر كل مجموعة بشكل مستقل عن المجموعة أخرى، فمثلا: يتم بدء بذكر المصادر والمراجع باللغة العربية أولا، ثم المصادر والمراجع باللغة الأجنبية وأخيرا ذكر المصادر والمراجع الالكترونية.

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

1-**القرآن الكريم.** (إذا تضمنت المذكرة الآيات)

2-**الكتب**

ترتب حسب الحروف الهجائية (أ، ب، ت، ثُ، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، هـ، و، ي) لأسماء المؤلفين.

أ-الكتب العامة

ب-الكتب المتخصصة

وهي الكتب التي تناولت الموضوع بصفة خاصة من جميع نواحيه أو أغلبها وفصّلت فيه.

ويجب أن تكتب الكتب والمؤلفات العامة والمتخصصة في قائمة المصادر والمراجع على النحو السابق ذكره.

مثال: كمال بن السّيد سالم أبو مالك، صحيح فقه السّنّة وأدلته وتوضيح مذاهب الأئمة، الجزء الثالث، الطبعة الثانية عشر، دار التوفيقية للطباعة، القاهرة – مصر، 2003م.

مثال: حبيب إبراهيم الخليلي، المدخل للعلوم القانونية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

3-**المعاجم والقواميس**

4-**الرسائل والمذكرات**

وتسجل أطروحات الدكتوراه ثم رسائل الماجستير ثم مذكرات الماستر.

ويطلب عند توثيقها في قائمة المصادر والمراجع، وضع البيانات والمعلومات التالية:

-اسم ولقب المؤلف أو الباحث.

-عنوان البحث أو الرسالة أو المذكرة.

-بيان نوعية البحث أو الرسالة والهدف من اعداده من حيث هل معد لنيل مذكرة الماستر، أو الماجستير أو رسالة الدكتوراه.

-بيان التخصص.

-بيان اسم الجامعة أو الاكاديمية، ثم اسم الكلية أو المعهد أو المؤسسة المقدم لها البحث.

-بيان تاريخ المناقشة أو تاريخ النشر ودار النشر.

مثال: رمزي طه، تدرج البطلان في القرارات الإدارية، رسالة دكتوراه الدولة، جامعة عين حمس، كلية الحقوق، دار النهضة العربية، 1968.

5-المقالات والدوريات

عند توثيق وكتابة المقالات والدوريات العلمية، فإنه يطلب ذكر وكتابة البيانات التالية:

- لقب واسم المؤلف.

-عنوان المقال.

-اسم المجلة المتخصصة.

-رقم المجلد، ورقم العدد.

-تاريخ صدور المجلة.

مثال: بوفاسة سليمان، سعيداني رشيد، استراتيجيات التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية (مشروع الحكومة الإلكترونية الجزائرية) مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 1، جانفي 2013.

6-الملتقيات والأعمال الدراسية

7-النصوص القانونية

أ-النصوص التشريعية

مثال: الأمر رقم: 58/75 المؤرخ في 26،09،1975، المتضمن القانون المدني الجزائري، الجريدة الرسمية العدد 78، المؤرخة في1975/09/30، المعدل والمتمم.

ب-النصوص التنظيمية

مثال: المرسوم رقم: 73-32 المؤرخ في 1973/01/05، المتعلق بإثبات حق الملكية الخاصة، الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخة في 1973/02/20.

ج-التعليمات

مثال: التعليمة رقم 16، المؤرخة في 1998/05/24 المتعلقة بسير عمليات مسح الأراضي العام والترقيم العقاري، الصادرة عن المديرية العامة للأملاك الوطنية، وزارة المالية.

وترتب هذه النصوص فيما بينها ترتيبا زمنيا حسب تاريخ صدورها من الأقدم إلى الأحدث.

وهناك من يفضل أن تكون النصوص القانونية على رأس قائمة المراجع.

8-القرارات القضائية

مثال: القرار الصادر عن المحكمة العليا رقم: 108200 بتاريخ 1994/04/16 المجلة القضائية، العدد 02، 1995.

9-المواقع الإلكترونية: يكتب عنوان الموقع كاملا، تاريخ التصفح، الساعة، في هامش الصفحة.

أما في قائمة المصادر والمراجع يكون كتابة الموقع الإلكتروني كالتالي:

مثال: مدخل للقانون العقاري، الرابط الإلكتروني: https://rdroitfoncier.blogspot.com

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

يفضل أن يعتمد الباحث على المراجع باللغة الأجنبية لإثراء بحثه، والزيادة في قيمته، وهي تقيد بنفس الطريقة المعتمدة في تقييد المراجع باللغة العربية، ونبدأ بالاسم ثم اللقب الذي يكتب بالحروف بحجم كبير (Majuscule).

JEAN CARBONNIER : Droit civil, les obligations, 7e édition : 4e trimestre, Paris, 1972.

ويكون الترتيب كالتالي:

1-Livres.

2-Articles et études.

3-Thèses et mémoires.

4-Sources documentaires :

a. Documents.

b. Rapports.

5-Journaux

6-Lois et Jurisprudences

7-Internet

بالنسبة للمصادر والمراجع الإلكترونية

يراعى فيها ما تم بيانه في توثيق

1-كتب الكترونية.

2-دوريات ومجلات الكترونية.

3-الأقراص المضغوطة.

4-مواقع الأنترنت.

علامات الترقيم

تساعد على الفهم، وإدراك المقصود من اللفظ. لا تكتمل صياغة المادة إلا بها. ويمكننا تبيان مواضع علامات الترقيم كما يلي:

أولا: النقطة (.) توضع في نهاية الجملة التامة المعنى، وعند انقضاء الكلام.

ثانيا: النقطتان العموديتان (:) وتوضع في الحالات التالية:

أ- بين جملة القول وبين جملة المقول – أي بين القول وبين المقول.

ب-بين الشيء وبين أقسامه.

ج-عند التمثيل وقبل الأمثلة.

ثالثا: الفاصلة (،) ومواضعها هي:

أ-بعد لفظ المنادي.

ب-بين العطف والمعطوف عليه.

ج-بين الشرط وبين جملة الجواب.

د–بين القسم والجواب.

رابعا: الفاصلة المنقوطة (؛) وموضوعها: بين جملتين الثانية سبب في الأولى.

خامسا: علامة الاستفهام (؟) وموضعها نهاية جملة الاستفهام.

سادسا: علامة التعجب وموضعها نهاية التعجب، أو الحزن، أو الفرح، أو التأسي...

سابعا: الشرطة (–) وموضعها:

أ–بدل التكرار، للأسماء التي تتكرر في الحوار أو في القصص.

ب–بين العدد والمعدود إذا كان في أول السطر.

مثل: أولا–

ثانيا–

ثالثا–

أو 1–

2–

3–

ثامنا: الشرطتان (––) وموضعهما قبل وبعد الجملة الاعتراضية.

تاسعا: الاقواس () أو " " أو [] وموضعهما كالتالي:

أ–الشولتان: " " وتوضع بينهما الجملة المنقولة حرفيا من كتب الأخرين.

ب–القوسان الصغيران: () ويوضع بينهما عبارات التفسير...

ج–القوسان الكبيران: [ ] ويضع بينهما كل زيادة أو إضافة يدخلها الباحث في نص منقول أو مقتبس.

عاشرا: علامة الحذف (...) وهي ثلاثة نقط أفقية موضعها المحذوف من المقتبس.

إخراج المذكرة

إن إخراج المذكرة لا يقل أهمية عن المضمون، فهو الثوب القشيب الذي يجلب القارئ ويشجعه على موصلة قراءته.

ولهذا يفضل قيام الباحث بإخراج بحثه بنفسه إذا كان يملك الآلة ويجيد استعمالها، وإلا فليستعين بمن يقوم له بهذه المهمة، ويمكن تلخيص أصول الإخراج فيما يلي:

1-تخصيص العناوين الكبرى بصفحات مستقلة (الفصول، الملاحق، الفهرس، المراجع...).

2-تدوين العناوين بشكل واضح وبخط كبير، على أن يتم التدرج في الحجم من العنوان الأصلي إلى الفرعي.

3-تقسيم الصفحة إلى فقرات، وأن تعبر الفقرة عن فكرة واحدة

4-ترك مسافة بادئة في أول كل فقرة، من أجل انتباه القارئ إلى بداية الفقرة، ولا تبدأ الفقرة بأحرف العطف.

5-ترك سطر شاغر بين كل فقرة وأخرى لأن ذلك يساعد على وضع حد للأفكار ويسهل الانتقال من فكرة إلى أخرى.

7-ترتيب الفقرات ترتيبا متسلسلا، منطقيا عن طريق مراعاة الصلة بين الفقرة السابقة واللاحقة (بمعنى الفقرة السابقة تمهد للاحقة).

8-تجنب التكرار في فقرات مختلفة من البحث.

المحافظة على توازن أقسام البحث وأجزائه المختلفة والحرص على التناسق بين العناوين والفقرات.

9-الاستعمال السليم لأدوات الوقف.

10-التأكد من ضبط توثيق البيانات والمعلومات المستعملة سواء من خلال عملية الوثقنة (التهميش) أو (قائمة المراجع).

11-احترام علامات الترقيم والضبط ومراعاة مواضعها المناسبة.

12-كتابة المقدمة والخاتمة.

تنظيم البحث

يعتبر التنظيم العام للبحث من الأمور الأساسية له، ويتناول الأمور التالية:

أولا-طباعة البحث

ثانيا-تجليد البحث

ثالثا-ترتيب البحث

ونعني به أقسام البحث الرئيسية وتشمل:

1-صفحة الغلاف الخارجي (الواجهة)

تكون من الورق المقوى، يكتب عليها عنوان البحث، ثم اسم الكلية والجامعة المقدم لها البحث، واسم الأستاذ المشرف على البحث، وأسماء أعضاء لجنة المناقشة وفي أسفل الصفحة السنة التي نوقش فيها البحث.

2-صفحة الغلاف الداخلي

وهي الصفحة التي تلي الغلاف مباشرة، ويكتب عليها نفس المعلومات التي على صفحة الغلاف الخارجي.

3-صفحة الإهداء

وهي غير ضرورية في المذكرة، ويخص الإهداء بعض الأشخاص لهم دور في حياة الباحث كالوالدين والأبناء...، ويراعى في نص الإهداء البساطة والاختصار ويوضع الإهداء على صفحة مستقلة ولا يمكن أن يتجاوز صفحة واحدة.

4-صفحة الشكر والتقدير

يقتصر الشكر على المشرف، ولجنة المناقشة، وبعض الأشخاص والهيئات الذين سهلوا مهمة البحث، وأعانوا الباحث في إنجاز المذكرة، على أن لا يتجاوز الشكر والتقدير صفحة.

5-صفحة محتويات البحث

وتسمى أحيانا موضوعات البحث، وهي أفضل من التسمية بفهرس المحتويات، على اعتبار أن كلمة فهرس توضع للمراجع فقط.

ويدوّن في هذه الصفحة المعلومات التالية:

أ-عنوان البحث فقط غير مرقم.

ب-كلمة مقدمة فقط، مرقمة بالأحرف الأبجدية.

ج-كلمة تمهيد فقط، مرقمة بالأحرف الأبجدية.

د-الفصول وعناوينها، مرقمة بالأرقام كما هي في البحث.

و-كلمة الخاتمة فقط، مرقمة بالأرقام العددية.

6-صفحة التقديم

وتسمى مقدمة البحث، نذكر فيها العناصر التالية:

أ-التعريف بموضوع البحث

ب-التعريف بأهمية البحث

ج–الإشارة في القضايا الحية، والجديدة التي يثيرها البحث

د–الغرض من اعداد البحث

و–أسباب اختيار موضوع البحث

–الإشكالية

–المنهج المتبع

–العناوين الرئيسية للبحث، وهي عناوين الفصول فقط كأمور تعريفية للبحث

7–صفحة التمهيد

وتلي المقدمة رأسا، ويذكر فيها الجهود التي بذلها الباحث في اعداده، واخراجه للبحث منذ تسجيله إلى حين انتهائه، وطباعته.

8–صفحات المتن

وهي صفحات الفصول مشروحة، وهي صلب البحث بعناصرها وبياناتها، وأفكارها، وجزئياتها العلمية، ونقضها، والتعليق عليها، وأراء الباحث...الخ.

9–صفحة الخاتمة

وهي آخر صفحة في الصياغة، وتشمل ملخص عن موضوع البحث وتقييمه، والنتائج والتوصيات.

10–صفحة فهرس المصادر والمراجع

وهي آخر ما يدون في البحث يشمل المصادر والمراجع العربية والأجنبية، كما شرحناها.

رابعا–ترقيم البحث

ويقسم الترقيم إلى نوعين

النوع الأول–الترقيم بالأحرف الأبجدية:

وترقم به صفحات المقدمة، والتمهيد فقط، ولا يدخل هذا الترقيم ضمن أرقام وعدد صفحات البحث.

ومع العلم بأن صفحة الغلاف الداخلي، وصفحة محتويات البحث لا يرقمان أبدا.

النوع الثاني–الترقيم بالأرقام العددية

وترقم به صفحات المتن، أي صفحات البحث كلها: من صفحات الفصول، والمباحث، والخاتمة، وصفحات فهرس المراجع.

وبالترقيم العددي تحسب عدد صفحات البحث.

والترقيم العددي له طريقتان:

الطريقة الأولى: لكتابة الأرقام المتسلسلة في أعلى الصفحات، وفوق أول سطر من أسطر الصفحة الواحدة.

والطريقة الثانية: أن ترقم الصفحات بكتابة الأرقام في أسفل الصفحة، أي في منتصف أسفل الصفحة، وتحت آخر سطر من أسطر الصفحة الواحدة. وفي أسفل الهوامش.

مناهج البحث العلمي والعلوم القانونية

إن مناهج البحث العلمي الملائمة في العلوم القانونية، والتي يكاد يقع عليها إجماع بعض الشارحين، تتمثل في أربعة مناهج وهي:

–المنهج الاستدلالي

–المنهج التجريبي

–المنهج التاريخي

–المنهج الجدلي أو الدياليكتيكي

وإجمالا يمكن تمييز مواضيع البحوث والدراسات القانونية إلى صنفين:

1-الصنف الأول من الدراسات والبحوث، يقوم به رجال علم القانون وفلسفته ورجال علم الاجتماع القانوني، وتتميز بحوثهم هذه بأنها بحوث ودراسات فلسفية واجتماعية، تأصيلية، وتحليلية ومواضيع هذه الدراسات لها طابعا عقليا وفكريا عاما تعالج أوضاع المجتمع في كل جوانبه، من أجل إقامة النظام العام، والاستقرار، والأمن الاجتماعي، وتحقيق الملاءمة الزمانية والمكانية للقاعدة القانونية، من خلال هذا المنظور أجريت دراسات وبحوث واعتمدت مناهج البحث العلمي وأدواته المختلفة، ومن مواضيع هذه الدراسات والبحوث: أصل وغرض القاعدة القانونية، أساس الالتزام بالقانون، أساس المسؤولية، أساس الالتزام العقدي، أهداف السيادة، والسلطة العامة في المجتمع...الخ.

2-الصنف الثاني من الدراسات والبحوث، فهي فقهية، وقضائية وظيفية أو تطبيقية، فهي أيضا دراسات علمية وتطبيقية تعتمد على فن الملاءمة لتفسير وتطبيق الأحكام، والمبادئ والقوانين والقواعد العامة القانونية، ويقوم بهذا الدور الدراسات والبحوث القانونية الفقهية، والمشرع، وأحكام القضاء.

فهي إذا بحوث ودراسات ملاءمة وتكييف للقانون من أجل تحقيق أهدافه ووظائفه بصورة سليمة، وعلى العموم فهي دراسات جزئية ونسبية، مرنة تتنوع وتختلف من نظام اجتماعي إلى آخر، ومن مدرسة قانونية إلى مدرسة قانونية أخرى.

أولا: المنهج الاستدلالي وتطبيقه في العلوم القانونية

الاستدلال هو البرهان الذي يبدأ من قضايا يسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة دون الالتجاء إلى التجربة.

فالقاضي يستدل اعتمادا على ما لديه من قضايا ومبادئ قانونية، كما يستعمل شراح القانون المنهج الاستدلالي في تفسير قواعد التشريعات المعمول بها.

وبدورهم يلجأ رجال التشريع إلى قواعد المنهج الاستدلالي في رسم السياسات التشريعية التي ترتكز على منطلقات وفلسفة وإيديولوجية سائدة في المجتمع، تكون مصدرا لاستلهام هذه التشريعات...

رجال القانون على اختلاف مجالات عملهم يستخدمون المنهج الاستدلالي في تفسير وتركيب وتطبيق المبادئ والقواعد العامة والمجردة، في القضاء الجنائي

أدوات المنهج الاستدلالي تتمثل في:

القياس: الذي يطلق عليه لفظ تحصيل الحاصل.

التجريب العقلي: هو عملية تقوم على الفروض والتحقيقات.

التركيب: هو عملية عقلية تبدأ من القضية الصحيحة والمعلومة.

ثانيا: المنهج التجريبي

يتميز المنهج التجريبي بإثبات الفروض أو الافتراضات العلمية عن طريق التجربة للتعرف على العلاقات السببية والعلاقات بين الظواهر المختلفة.

أصبحت العلوم القانونية ميدانا أصيلا لأعمال وتطبيق المنهج التجريبي في البحوث والدراسات الاجتماعية والقانونية والإدارية.

وهكذا طبق المنهج التجريبي على علاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل، وظاهرة القانون بالبيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والبحوث المتعلقة بعلاقة الدولة والسلطة والقانون...الخ.

وعموما فأكثر فروع العلوم القانونية قابلية وتطبيقا للمنهج التجريبي.

ثالثا: المنهج التاريخي وتطبيقه في العلوم القانونية

يقوم المنهج التاريخي بدور كبير لإثبات واكتساب الحقائق التاريخية القانونية والإدارية بطريقة علمية موضوعية ودقيقة، وذلك عن طريق تأصيل وإثبات وتأكيد هوية الوثائق القانونية التاريخية وتقسيمها وتحليلها تاريخيا واستخراج الحقائق والنظريات العلمية حول حقيقة تاريخية.

إن معظم الأفكار، والنظريات القانونية ترجع في جذورها وأصولها التاريخية إلى أبعاد وأعماق التاريخ البعيد.

إن معرفة قواعد وأحكام وأصول النظم القانونية والإدارية الحالية تقتضي معرفة أصولها وجذورها التاريخية الماضية، وهذا لا يتحقق إلا باستخدام المنهج التاريخي.

رابعا: تطبيقات المنهج الجدلي في مجال العلوم القانونية

يقوم المنهج بدور حيوي في كل جهد قانوني، سواء كان نظريا، أم تشريعيا، أم تطبيقيا، من الفقيه، أم المشرع أم القاضي.

وللمنهج مهمة مزدوجة تتمثل من جهة في الكشف عن المصالح التي غلبت في القواعد، بحيث يكون التطبيق موافقا للحكمة من التشريع، ومؤديا إلى تحقق مضمونه وغايته، وتتمثل المهمة الثانية في التصدي لمشاكل القانون، كمشكلة الثغرات والحاجة إلى الملاءمة والحاجة إلى التطور...الخ